لاتهاون امام سيادة القانون

صالح قائد الشرجي *

● من دواعي الارتقاء بالحياة الديمقراطية كمنظومة وطنية شاملة ترسيخ مناخات الأمن والاستقرار والتي تتعزز معها التنمية وترفد المجتمع بكل ماهو حضاري وأصيل.

ومن المؤكد انه لا أمن ولا استقرار بدون تطبيق سيادة القانون الذي لابد ان يسود وأن يحتكم الجميع له.. وأي خروج عنه يعد ضربا من الإرتجال والفوضى وهروبا من متطلبات العصر وتطلعات وآمال الجماهير.

وعلى ذات الأسس يجب التعامل مع الخارجين عن النظام والقانون والدستور كنموذج المتمرد الحوثي ومن ساندوه وروج لأفكاره وبرر إرتكاب فعلته النكراء بحق الوطن والشعب .. باعتبارهم عناصر مخلة بالامن والاستقرار، وحرصا على مستقبل المجتمع وسلامته من مظاهر تحدي وأشكال إعاقات متعددة الوجوه والمناحي.

يقينا أن القيادة السياسية قامت بواجبها الوطني على أكمل وجه في مواجهة تمرد عدواني وشرير وناقم على نجاحات الوطن الديمقراطية والتنموية وما أظهرته قيادتنا السياسية الحكيمة من مقدرة عالية في تشكيل ملامح الغد المأمول وفقا لتوجه وأنماط عطاءات مسيرة وحدوية حافلة بالتحولات النهضوية بعد أن عانى شعبنا طويلا من ويلات العهود البائدة عهود التشطير والشمولية والإنغلاق.

وما سطرته قواتنا المسلحة والأمن الباسلة وجموع المتطوعين الشرفاء من صور التضحية والفداء والمقاومة في سبيل اخماد فتنة الحوثي وأتباعه من الناقمين على المجتمع والخارجين عن الشرعية الدستورية تعتبر تجسيدا حقيقيا لما تقتضيه المصلحة الوطنية العليا، ودفاعا بطوليا عن تطلعات الشعب إلى الآتي الأفضل ورفضا للماضي البغيض.

شاهد الحال هو حاجة ماسة لترسيخ سيادة النظام والقانون بإنزال العقوبة على كل مسيء للثوابت الوطنية والمصالح العامة للدولة وردع كل من تسول له نفسه المساس بأمن الوطن ومكتسباته.

ويبقى الوطن حزبنا الكبير الواسع فوق كل القناعات والتأثيرات والضلالات ونوازع الشر والتطرف.

وعلى الجميع مسؤولية الحفاظ على منجزات مهمة وتاريخيه مثل الثورة والوحدة والديمقراطية وغيرها من المكتسبات التاريخية والاعتناء بها كقيم وطنية وحضارية تمثل مفخرة لبلادنا أرضا وإنسانا.

* عضو مجلس النواب

التعليم الجامعي ..إلى أين ..؟!

محمد أحمد سنان

● يعتبر التعليم الجامعي في الوطن العربي بشكل عام مشكلة بحد ذاتها تتفاقم وتكبر سنويا من حيث أعداد الخريجين الذين يحصلون على الشهادات الجامعية في التخصصات التي مأزت البلاد طولاً وعرضا نظرا لغياب التخطيط وعدم معرفة ما تحتاجه خطط التنمية في البلاد وما هي التخصصات المطلوبة لسوق العمالة المحلي في القطاعين العام والخاص ولذا فسيل الخريجين لايتقطع واعداد الجامعات الاهلية والحكومية يتضاعف والقاسم المشترك بينهما هو غياب التخطيط ومعرفة احتياجات المجتمع وهذا لايستطيع أحد انكاره ويتخرج الدارسين من هذه الكليات تزداد رقعة البطالة اتساعا وعمقا وليست المشكلة في طلب المعرفة وتلقي العلم ولكن المشكلة الحقيقية في نوعية خريجي هذه الجامعات وكلياتها المختلفة التي تزداد أعدادها سنويا مثلها مثل المدارس الأهلية والسؤال الذي يطرح نفسه هل أصحاب هذه المؤسسات التربوية والمدارس الأهلية حريصون حقا على تقديم خدمات متميزة لأبناء الوطن؟ أم ان القضية تجارة فقط وهل لديهم سياسة معينة لتخريج ما يخدم ويدعم الخطط التنموية التي ترسمها الدولة أم لا هذا ولا ذاك والمتتبع للتعليم الجامعي يجد ان غالبية الطلاب الملتحقين به يتجهون نحو كليات العلوم الانسانية والتي يتخرجون منها وكلياتها وفي تخصصات لايحتاجها سوق العمل المحلي والخاص وانما ارتفعت نسبة البطالة في صفوف الخريجين ومن خلال هذه الأعداد يتضح ان البلد تعاني من تكدس أعداد كبيرة من التخصصات التي لايحتاجها سوق العمل وان هناك عزوفا عن الالتحاق بالتخصصات العلمية وكلياتها والتوجه نحو التخصص الأقل صعوبة فما هو السبب في هذا ؟

وهذه ظاهرة بحاجة الى دراسة علمية توضح أسباب عدم التحاق الطلاب بالكليات العلمية وتخصصاتها وهي ظاهرة تكاد تكون موجودة في اغلب دول العالم الثالث حيث يكتفي الطالب بالحصول على مؤهل جامعي فقط دون إعطائه أهمية لنوعه وقيمته والطلب عليه من قبل سوق العمل كل هذا لايهم خاصة وان كان حامله من ذوي العلاقات والذين بوسعهم بواسطة علاقاتهم الواسعة الالتحاق بوظيفة عامة بيسر وسهولة في المجتمع او ان الموضوع نوع من الأمتيازات من قبل الشباب لتبقى هذه الامة بحاجة الى الغرب باستمرار دون ان نخطو الى الامام ونسد احتياجنا من خريجي جامعاتنا وابنائنا، والمسؤولون عن الجامعات هم اقدر الناس على معالجة هذه الظاهرة والتغلب عليها وفتح الأقسام التي تساعد على النهوض بالتنمية واحتياجات السوق المحلي ودول المنطقة المجاورة التي يمكن لها ان تستوعب جزءا من العمالة اليمنية القادرة على التعامل مع معطيات الحياة الجديدة وفي هذا فائدة لامتصاص جزء من الخريجين وينبغي على الجامعات ان تعمل مسحا كاملا للاحتياجات في المنطقة وعلى ضوء ذلك يتم قبول الدارسين في الأقسام التي يمكن ان يتخرجوا منها وهم مطلوبون لسوق العمل وعندما يحصل الفرد على مؤهل عال تكون فرصته أكبر للحصول على عمل فيتحسن وضعه المالي بزيادة إيراده الذي ينعكس على حياته وأفراد أسرته بشكل ايجابي وأساس المشكلة وجود أعداد كبيرة من الخريجين في تخصصات لم تعد مطلوبة في سوق العمل كالتاريخ وعلم الاجتماع، التربية الاسلامية والشريعة والقانون والجغرافيا .. الخ .

وتكبر المعاناة حتى للمؤهلين فلو توفرت فرصة عمل غالبا لايمكن بلوغها الا بالعلاقات وكثير من المتاعب حيث تلعب العلاقات دورا كبيرا في الحصول على فرصة عمل ومن يفتقد هذه الصفة فان هذه الفرصة قد لا تكون أمامه سهلة وهذا العمل اختراق للقانون والمعايير الموضوعية والضوابط ولا يتم هذا الا بواسطة من صاغوا القوانين لأن من هو بعيد عن ذلك لايمكنه اختراق القانون وبالذات اذا طبقت بعدالة وبدون مجاملة والعلاقات بين الناس شيء جميل والأجمل ان تتحقق بدون اختراق وحينها تصبح العلاقة ايجابية يحققها الانسان وينجزها بجهده وصبره الطويل وهذا مطلوب من كل منا ان نتواصل مع الآخرين ونقيم شبكة علاقات اخوية تستثمر بطريقة محترمة دون اضرار بمصالح الغير ويصبح من يجيد التواصل مع الغير ويؤثر عليهم شيئا محببا وهي نوع من المهارة يحاول كل منا ان يجيدها ويلعبها بنجاح ويستغلها في مصالحه كون الانسان لايمكن ان يبقى معزولا لوحده دون الاحتكاك بالآخرين وهذه العلاقة ربما تكون بداية النجاح الذي لا يمكن ان يأتي منفردا يطرق علينا الأبواب وانما بالسعي والجهد والأمانة والسلوك الرفيع الممتاز والالتزام والانضباط كل هذا سيؤدي الى نجاح الانسان في الميدان العملي شريطة ان يراعي حقوق الخالق والمخلوقين وهناك من يتمتعون بمواهب كبيرة ولكنهم عاجزون عن استغلالها بسبب عدم قدرتهم وعلى الخريجين النزول الى سوق العمل بقوة وثقة بالنفس ويعملون على تكوين شبكة من العلاقات الانسانية والأخوية مع الآخرين واصحاب الأعمال وهذا لاغنى عنها لكل واحد منا بشرط ان تكون علاقات مهنية أكثر منها علاقات عامة فالمدرس ينبغي ان يكون متمكن من مهنته بشكل يظهره أكثر ثقة وكذلك الطبيب والمهندس وهكذا في سائر المهن الأخرى وكل هذا السلوك سيقودهم حتما الى النجاح وعلى الجميع السعي بثقة في النفس وراء مقومات النجاح المهني في الحياة حال توفرها وتوظيفها بطريقة صحيحة ولنترك ميدان العمل هو الحكم النهائي للعلاقات المهنية وما يساعد على ذلك التزام الصدق والأمانة والاخلاص في العمل مصداقا لقوله تعالى «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» نسأل الله ان يمدنا بعونه انه نعم المولى ونعم النصير .

كيفية التعامل مع ايجابيات الاصلاحات المالية والادارية..؟!

● عبدالله البحري

● بالفعل ان إحدى نظريات القادة والمخططين لبعض المعارك التاريخية والعسكرية والتي كان آخرها وكما يعلم الجميع - الحرب العالمية الثانية - باعتبارها الأخيرة من حيث عالميتها وشمول جغرافيتها على الأرض والبشر ، واتذكر ما قاله أحد هؤلاء القادة «رومل» عندما هزمت أفضل قواته آنذاك من حيث الآليات والمعدات المتطورة وطريقة التدريب والتاهيل والتوزيع للمهام حيث عزا تلك الهزيمة الى شخص واحد وهو قائد هذه القوة بقوله «لاتوجد قيادة رديئة بل يوجد قائد رديء» .. !!

هذا ما أريد قوله حول ما يجري هذه الأيام من عيوب وسلبيات ظاهرة للعيان لدى بعض القيادات المسؤولة عن معظم القطاعات والمرافق الخدمية التابعة للدولة والذي يرى مثل هؤلاء القياديين - سواء كانوا اداريين أو مهنيين وميدانيين - بأنهم على صوابية وفهم يفوق سواهم من البشر الآخرين رغم علمهم ودرايتهم بعكس رؤيتهم الخاصة بهم بيد أنهم ومع احترامي لهم يهمشون ويتجاهلون عنوة ما يدور من حولهم من حركات تحديث وتطوير واصلاحات مالية وادارية كانت ولاتزال الدولة والحكومة جادة في تفعيلها وبلورتها بطرق تساعد وتسهم في غير مجال تدريبي وتاهيلي متواكب ومتوائم مع كافة المتغيرات المحلية والدولية الأمر الذي يجعلني هنا على يقين يفوق التفاؤل بان ثمة مسافة وزمن قريبين جدا يفصل ما بين تلك القيادات ذات العقليات الخاملة والراكدة وما بين مانريده ونتوق اليه جميعا من تحديث لآليات ووسائل متاحة وامكانيات تم تسخيرها لصالح انجاح هذه العملية برمتها ، وهي دعوة لمن سيظل متمسكا بمفاسد وعيوب وسلبيات قرن وعهد مضى وولى .. ! وليس المقصود هنا تعميم هذه الفقرة الأخيرة على كل شيء في حياتنا العملية ولكن المراد من ذلك كله هو ضرورة الأخذ بكل حديث وجديد يأتي بالنفع والفائدة في شتى مسارات الشؤون العملية والعلمية والتي تنبثق عنها عدة مخرجات لعل أبرزها طرق التعامل مع الوسائل المحيطة والمستخدمة في غير وظيفة ومهنة ولدى العديد من الجهات والمصالح والمؤسسات والمرافق الخدمية الملامسة للمواطن بالمقام الأول ولما من شأنه رقي الوطن الحبيب ..

ان ثورة ثقافية واجتماعية واقتصادية وتنموية وادارية ومالية باتت حاضرة بيننا ويجب علينا جميع اسنادها كما هو الحال الجهود المبذولة لذات الشأن من قبل القيادة السياسية والحكومة الرشيدة حتى الوصول لكل المرامي والاهداف العامة والمتمثلة في بناء اليمن الحديث ونهضته وبعيداً عن المزايدات والاجتهادات .

سيتحقق كل نجاح عظيم في شتى المجالات ولاسيما واننا بحاجة لمثل هذه المتغيرات نحو الأفضل باعتبار الإدارة وتحديثها عموما له أبلغ الأثر الايجابي قولاً وعملا ..

إسرائيل والأساليب غير الشرعية مع الفلسطينيين

سمير عواد

● في النهاية صدق حدسه وحساباته. بعد خمسة أيام أفرجت كتائب الأقصى عنه وقادوه بسيارة إلى مكان قريب من قريته ورموه هناك. شاءت الصدفة أن عثر عليه أحد الأصدقاء وكان في حالة يرثى لها. منذ ذلك الوقت أدرك عبدالله أنه بات عميلا للعدو على الأقل بنظر سكان القرية والمناطق المجاورة لها إن لم يكن في كامل مناطق السلطة الفلسطينية. فقد تم نشر اسمه على قائمة تضم أسماء عملاء إسرائيل.

في الحقيقة عمل عبدالله مع العدو ووشى بأسماء مقاتلين وخططهم كما وشى للعدو باسم أحد اشقائه. حدث هذا في صيف عام ١٩٩١ وكانت الانتفاضة الأولى قد دخلت عامها الرابع وبدأت حملة تعقب عملاء إسرائيل في صفوف الفلسطينيين. خشية من انفضاح أمر عملائها قامت إسرائيل باستدعاء عدد من أهم عملائها وأمنت لهم المأوى داخل أراضيها لكن عبدالله رفض الذهاب مع رفاقه وقال للضابط الإسرائيلي المسؤول عنه: طالما بوسعي العيش في بيتي أريد البقاء فيه. بحلول عام ١٩٩٧ وبعد أن أمضى مدة عام في سجن تابع لجهاز أمن فلسطيني قرر عبدالله الفرار إلى إسرائيل.

هكذا طرق عبدالله البالغ ٤٨ عاماً من العمر باب الدولة اليهودية طالبا اللجوء لأراضيها. كانت أول خطوة قام بها أنه اتصل بالضابط المسؤول عنه الذي فاجأه بسؤال غريب: ماذا تفعل هنا؟ عد إلى قريتك نحن بحاجة إليك هناك وليس هنا. في النهاية ساعده عميل آخر بالاتصال بمحام في تل أبيب يدعى ميخائيل تيبلوف الذي تبنى قضيته وساعده كي تفتح أمامه أبواب الفرج. يعيش عبدالله اليوم مع سبعة من أولاده في شقة بجنوب تل أبيب وقد حصل من السلطات الإسرائيلية على هوية إسرائيلية. آلاف العملاء السابقين من المناطق الفلسطينية ومن جنوب لبنان وتحديداً من الجنود السابقين في جيش لحد يعيشون اليوم في إسرائيل وحصلوا على أسماء جديدة. وساعدت ألمانيا إسرائيل بقبولها لجوء مئات العملاء السابقين من فلسطينيين ولبنانيين لأراضيها ومنحتهم حق اللجوء السياسي لتخفيف الأعباء عن كاهل إسرائيل التي تشعر ألمانيا بمسؤولية خاصة نحوها بسبب عقدة الذنب. هناك عدد آخر من العملاء فروا بمحض إرادتهم من قطاع غزة والضفة الغربية ويعيشون بصورة غير مشروعة في إسرائيل مما دفع غالبيتهم إلى الوقوع في شرك عالم الجريمة والإدمان على المخدرات. المؤكد لهؤلاء جميعا أنه ليس أمامهم أدنى فرصة للعودة إلى الأراضي الفلسطينية. فالحملة التي تستهدف عملاء إسرائيل مستفحلة ويكفي مجرد الاشتباه بشخص أن يلقى مصيرا سيئا. حصيلة الحملة في الأعوام الأربعة الماضية مقتل تسعين عميلا ولهدف الردع وتحذير سكان المناطق الفلسطينية من التجسس لصالح إسرائيل تم تعليق بعض الذين نفذ قرار حكم الإعدام بحقهم على أعمدة الكهرباء. ويقول قائد عسكري فلسطيني مسؤول عن فرقة خاصة تتعقب عملاء إسرائيل للقضاء عليهم. إننا نخوض حرباً ضارية ضد الخونة.

منذ بداية احتلال قطاع غزة والضفة الغربية في عام ١٩٦٧ زرعت إسرائيل آلاف الخونة في صفوف الفلسطينيين وحتى اليوم يعمل جيش من الخونة بتزويد الإسرائيليين بالمعلومات الدقيقة التي يحتاجونها لتصفية كوادر فلسطينية أو تفجير مكان تجرى فيه اجتماعات خلايا تابعة لحركة(حماس). المؤكد أن وراء كل عملية اغتيال قام بها الإسرائيليون عميل قدم معلومات هامة أسفرت عن نجاح العملية. هذا ينطبق على اغتيال زعيم (حماس) الشيخ أحمد ياسين والدكتور عبدالعزيز الرنتيسي الذي خلفه لكن لوقت قصير جدا وغيرهم. وقال داعية حقوق الإنسان الفلسطيني بسام عيد: تعتمد إسرائيل إلى حد كبير على المعلومات التي يزودها بها الخونة وهي تستغل الأحوال الاقتصادية السيئة لآلاف الفلسطينيين كي تشجعهم على التعاون معها في إطار: أحضر لنا معلومات وسوف نجازيك. وفي الغالب يتلاعب ويستغل الإسرائيليون بمصير الفلسطينيين الذين يكونون بأمس الحاجة للحصول على إذن للسفر أو إذن للعمل أو تخفيفا لعقوبة الحبس. كما في السابق فإن السجون الإسرائيلية ما زالت حتى اليوم أهم مكان لتجنيد العملاء وهكذا نجحت إسرائيل على مر عقود الاحتلال بالحصول على معلومات من داخل المناطق الفلسطينية رغم العقاب الصارم الذي ينتظر الخونة. مثل عبدالله الذي لا يفارقه الخوف لكنه أبلغ مجلة (دير شبيجل) أنه لا يعرف حقيقة السبب الذي دفعه للعمل لصالح إسرائيل وأضاف: لقد فعلت أشياء سيئة كثيرة ولكن فعلت أشياء حسنة أيضا.

كان عبدالله في سن العشرين حين بدأ يعمل لإسرائيل وقال: في عام ١٩٧٦حين بدأت العمل كنت أسعى كي أحقق شيئا في حياتي. في ذلك الوقت كان قد تعلم مهنة الجزارة وسمع من أحد معارفه الذي كان يعمل لإسرائيل أن المتعاونين يحصلون على مكافآت مالية جيدة وزيادة عليها فإنهم يحصلون على سيارات ومنازل. وقام هذا الصديق لاحقا بقيادة عبدالله إلى أول لقاء مع ضابط يعمل في الاستخبارات الداخلية شين بيت. يرفض عبدالله أن يفض بالمعلومات التي قدمها للإسرائيليين خشية أن ينتقم منه جهاز شين بيت لكنه قال للمجلة الألمانية: قدمت معلومات هامة ساعدت في منع وقوع هجمات ضد أهداف إسرائيلية وأضاف: لم أقدم معلومات قادت إلى مقتل فلسطيني واحد ولكن بعض الأشخاص يقضون عقوبة الحبس مدة ١٥ سنة بناء على معلوماتي.

لبعض الوقت كان عبدالله كغيره من الخونة يشعر بالفخر لأنه محسوب على الدولة العبرية داخل المناطق الفلسطينية وكان هذا قبل مجيء السلطة الفلسطينية. وقال إنه لم تكن هناك مشكلات تهدد حياته حتى اندلاع الانتفاضة الأولى. كثير من المناطق كانت مزروعة بالعملاء الذين كان كثير من المواطنين يقصدونهم طلبا للمساعدة في معرفة مصير أحد الأبناء أو طلبا لاسترجاعه من قبضة الجنود الإسرائيليين. قال عبدالله: كنا نشعر أننا وسطاء بين المواطنين الفلسطينيين والسلطات الإسرائيلية. في ذلك الوقت حصل عبدالله على سيارة مرسيدس وكانت السيارة الوحيدة في قريته وراح يعمل كسائق تاكسي واستغل مهنته للاتصال يوميا بالضابط المسؤول عنه في جهاز شين بيت. في وقت لاحق أقام علاقة مع تجار عقارات فلسطينيين يعملون في بيع أراضٍ فلسطينية لإسرائيليين. بعد افتضاح أمره في عام ١٩٨٨ وتعرضه لاحقا للخطف والتهديد بالقتل ولم يعد أحد من سكان القرية يتحدث معه وبعد أن أمضى مدة عام في سجن السلطة عام ١٩٩٦ قرر اللجوء إلى إسرائيل. قبل عامين على هذه الخطوة وبعد التوقيع بين السلطة وإسرائيل على اتفاقية أوسلو في عام ١٩٩٣ أمر مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بتجميد برنامج حماية العملاء. وحتى اليوم تهتم إسرائيل بالخونة الذين ضمنت لهم المأوى ويشرف موظف واحد على رعاية كل أسرة حيث يحصل الأطفال على التعليم في مدارس إسرائيلية كما هناك دروس تعلم العبرية للعملاء. لكن ليس كل عميل يحظى بمثل هذه الرعاية. الغالبية تتخلى عنهم إسرائيل وتتركهم يواجهون مصيرهم المجهول لذلك فإن رجل قانون مثل ميخائيل تيبلوف يحاول مساعدتهم وهو نفسه مستوطن ويقول أن هؤلاء ساعدوا إسرائيل وغامروا بحياتهم لذلك فإنه يرى أن إسرائيل تتحمل مسؤولية نحوهم. وتنظر المحاكم الإسرائيلية بعدد من الدعاوى التي رفعها عملاء مطالبين ان يجري شملهم وضمهم للدولة العبرية. بين هؤلاء شخص يدعى مصطفى كان يبلغ ١٧ عاما من العمر حين بدأ يعمل لجهاز شين بيت وقال: في أول لقاء لي مع الضابط المسؤول عني تحدث معي بلغة عربية جيدة وقال لي: إذا قدمت لنا معلومات هامة فسوف نهديك تاج الملك. تجسس مصطفى على خلية من شباب حركة (فتح) كانوا يخططون لعملية ووشى بهم. وحين افتضح أمره تخلى عنه ضابط الشين بيت لذا لجأ إلى المحامي تيبلوف. خونة مثل عبدالله ومصطفى ليسوا فلسطينيين كما ليسوا إسرائيليين ومن الصعب أن ينسيا الماضي. كلما مر أحدهما وصادف أحد العملاء السابقين، تبادلا التحية ثم سار كل في طريقه، لا أحد يحب النظر بوجه الآخر.